ما يكون داخلة في ذات الكل وتتم حقيقته لا ما يخرجه
العقل من اشتباه العرضيات بالذاتيات فيجعل الامور
الخارجية المنتزعة عنها اجزاء فان هذه الاجزاء
اجزاء على سبيل المسامحة كما قال الشيخ الرئيس بل
الاجزاء الحقيقية ما يكون داخلة في قوام الماهية
محفوظة الوجود في الخارج والذهن وح لا يتصور
للبسيط الحقيقي الاجزاء والثاني ماخوذ من الشق
الثاني اعني ما يكون منشاؤه بسيط في الخارج ح
في مرتبة من المراتب اعني مرتبة بشرط شيء
دون جميع المراتب وهذا هو الذي اوقفهم في الورطة
الظلما وغاية ما قالوا في بيانه ان الجنس والفصل
في مرتبة تقييد احدهما بالاخر اعني في مرتبة بشر ط
شيء ويكون كل واحد منهما عينا للاخر في الخارج
بحيث يرتفع الامتياز بينهما بحسب الوجود والماهية
في الخارج وهذا في مرتبة التقييد ومرتبة بشرط
شيء ثم هما متمايزان في مرتبة التجرد وهي بشرط لا شيء
في هذه المرتبة يتصور التركيب فح يصح القول ههنا
باستلزام التركيب الذهني للخارجي ويندفع المحذورات ن
المذكورة على الشق الاول ولعمري ان هذا الشق اخس
من الاول وان تلقاه المحققون بالقبول واعتمد عليه المحصلو ن
لما ذكرنا سابقا من انه لا يتصور الا بالانقلاب المستحيل
وقد ذكرت سابقا مرارا ان بظهور هذا المذهب انطمست
الحكمة عن وجه الارض وارتفعت العلوم الحكمية الحقيقية
اليقينية فان اتحاد الحقيقتين المتخالفتين بحسب الذات
اخس من اتحادهما بحسب الوجود والحق عندي نفي وجود

الكلي

الكلي الطبيعي كما بينا برهانه انفا وح يرتفع وجود الجنس
والفصل راسا على تقدير وجود الكلي ووجودها استقرار اي
على مذهب اخر وهو ان الجنس والفصل موجودان
بوجودين يحل احدهما في الاخر وهذا هو التركيب
الانضمامي الذي ابطله المحققون ببيانات واهية
وانبتنا عرشه على التحقيق كما بينا مفصلة في مبحث الجنس
في بيان الفرق بين الجنس والمادة ولا باس بان نعيده
ليستفيد للناظر فائدة جديدة ان استلزام التركيب
الذهني للتركيب الخارجي محقق ومبرهن بالبراهين
القوية كما سالك في ذلك المبحث فاذا ثبت وجودهما
في الخارج فاما ان يكون متغايرين بحسب الذات ويتحد بن
بحسب الوجود وهذا هو التركيب الاتحادي وهو
بط فان الوجود الخاص لا يمكن قيامه بمهيتين
متغايرتين بالذات ضرورة امتناع عرض واحد
شخصي بمحلين هذا على سبيل الاجمال وبيانه على وجه
التفصيل والتحقيق ان الوجود يطلق على معنيين الاول
المعنى المصدري وهو يتعدد بحسب تعدد المنسوب
اليه ولا شك ان المنسوب اليه ههنا متعدد بالفرض
فالمنسوب كذلك والثاني بمعنى الحقيقي وهو ليس الا
الماهية وبينا تحقيقه في موضع اخر لا يسعه هذا المقا ح
ولا شك ان الماهيات متخالفة على الفرض المذكور فلا
يتحد الوجود مطلقا او يكونا متحدين بحسب الذات
والوجود معا وهذا اخس من الاول ضرورة ان الاثنين
لا يتحدان لرجوعه الى الانقلاب المستحيل وح لم يبق
الاحتمال المعتبر المحقق ههنا الا ان يكون الجنس والفصل

Copyright © King Saud University